

تحرك عاجل

تدهور حاد في صحة زوجين معتقلين

قُبض على غُلا القرضاوي وزوجها حسام خلف استناداً إلى تهم لا أساس لها، واحتُجز الاثنان في ظروف سيئة. وقد نُقل حسام خلف إلى زنزانة جماعية، إلا إن غُلا القرضاوي لا تزال رهن الحبس الانفرادي منذ القبض عليها. وتدهور صحة الاثنين على نحو حاد، وقد حُرِم حسام خلف من الحصول على رعاية طبية.

لا يزال حسام خلف وزوجته غُلا القرضاوي محتجزين، منذ 3 يوليو/تموز 2017، استناداً إلى تهمة لا أساس لها، وهي الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين". وحتى الآن، لم تقدم النيابة أية أدلة تبرر احتجاز الزوجين، اللذين لم يتمكنوا من الطعن بشكل فعّال في قانونية احتجازهما. وقد حرمت سلطات السجون الزوجين من تلقي زيارات من المحامين أو الأهل.

وتُحتجز غُلا القرضاوي منذ القبض عليها في سجن القناطر للنساء بمحافظة القليوبية، داخل زنزانة انفرادية صغيرة يبلغ طولها حوالي 180 سنتيمتراً وعرضها حوالي 160 سنتيمتراً، ولا يوجد بها سرير ولا مرحاض، كما لا تتوفر فيها تهوية ولا إضاءة كافية، ويُسمح لها باستخدام دورة مياه خارج الزنزانة لمدة خمس دقائق فقط كل صباح. وقد وجدت غُلا القرضاوي نفسها مضطّرة لتقليل حصتها من الطعام لكي تتجنب الحاجة إلى الذهاب لدورة المياه. وفي حوارات مع منظمة العفو الدولية، قال محامون، كانوا قد رأوا غُلا القرضاوي في مقر نيابة أمن الدولة العليا يوم 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، إنها أُضربت عن الطعام طوال الأيام الأربعة الأولى من شهر نوفمبر/تشرين الثاني احتجاجاً على احتجازها وعلى ظروف السجن السيئة.

وقد نُقل حسام خلف من زنزانة انفرادية إلى زنزانة جماعية، وهو محتجز في سجن طرة 2 مشدد الحراسة في العاصمة المصرية القاهرة. إلا إنه يعاني من ألم في عينيه منذ القبض عليه، ولا تزال سلطات السجن ترفض طلبه بالخضوع للفحص الطبي سواء في مستشفى السجن أو في مستشفى خارجي على نفقته الشخصية.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية، تتضمن النقاط التالية:

▪ مطالبة السلطات المصرية بأن تكفل السماح لكل من غُلا القرضاوي وحسام خلف بالطعن في قانونية احتجازهما؛

- حث السلطات على إنهاء الحبس الانفرادي المطول لُعلا القرضاوي فوراً؛
- حث السلطات على السماح لكل من عُلا القرضاوي وحسام خلف بالحصول على ما يحتاجه من الرعاية الطبية الملائمة، والسماح لهما بتلقي زيارات بصفة منتظمة من المحامين والأهل؛
- تذكير السلطات بأن الحبس الاحتياطي السابق للمحاكمة يجب أن يكون إجراءً استثنائياً، يستند إلى مبرر معقول وضروري طبقاً لكل حالة على حدة، وذلك حسبما يحدد القانون، ودون اللجوء إلى معايير مبهمّة وفضفاضة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 10 يناير/كانون الثاني 2018 إلى كل من:

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: +202 2794 5529 / +202 2792 7189

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

وتُرسَل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفارة/ ليلى بهاء الدين
وزارة الخارجية
كورنيش النيل
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2574 9713
البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: . لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7069/2017/ar/>

تحرك عاجل

تدهور حاد في صحة زوجين معتقلين

معلومات إضافية

عُلا القرضاوي هي ابنة يوسف القرضاوي، وهو مواطن مصري يعيش في قطر، وقد صنفته السلطات المصرية بأنه "إرهابي" منذ يونيو/حزيران 2017. أما حسام خلف فهو مهندس وعضو في "حزب الوسط"، وهو حزب إسلامي مُسجل قانوناً، وقد سبق أن احتُجز لمدة عامين، بين عامي 2014 و2016، على ذمة التحقيق في اتهامه بالانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، وأمرت النيابة بالإفراج عنه، في 22 مارس/آذار 2016، دون أن توجه له اتهاماً رسمياً. وفي 3 يوليو/تموز 2017، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس عُلا القرضاوي وحسام خلف بتهمة الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، وعلى الفور قامت سلطات السجون بوضعهما رهن الحبس الانفرادي، وحرمتها من الاتصال بالمحامين والأهل.

وذكر بعض أقارب ومحامي الزوجين أن صحتهما قد ساءت بسبب نقص الغذاء الملثم، والافتقار إلى الرعاية الصحية الملثمة. ويُذكر أن المعايير الدولية المتعلقة بمعاملة السجناء تحظر الحبس الانفرادي المطوّل، وهو الحبس لأكثر من 22 ساعة يومياً، دون اتصال فعال مع أشخاص آخرين، لفترة تتجاوز 15 يوماً متتالية.

وكانت قوات الأمن قد قامت، يوم 30 يونيو/حزيران 2017، بمداهمة منزل عُلا القرضاوي الصيفي، في الساحل الشمالي بالقرب من الإسكندرية، حيث كان الزوجان يقضيان عطلة. واقتادتهما قوات الشرطة إلى قسم شرطة برج العرب، ثم أحالتهما إلى نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة. وحققت النيابة مع الزوجين على مدى يومين، ثم أمرت بحبسهما لمدة 15 يوماً بناءً على تهمة لا أساس لها، وهي الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين" ودعمها مالياً. ومنذ ذلك الحين، تأمر النيابة بتجديد حبسهما بصفة دورية. كما داهمت قوات الأمن شقة الزوجين في القاهرة، وصادرت بعض الأموال ومجوهرات شخصية تخص عُلا القرضاوي، ووثائق تخص عمل حسام خلف.

وفي 17 أغسطس/آب 2017، قررت لجنة، عينتها الدولة وكلفتها بالإشراف على أموال وممتلكات من يُزعم انتمائهم إلى جماعة "الإخوان المسلمين"، التحفظ على أموال عُلا القرضاوي وحسام خلف، بالإضافة إلى 14 شخصاً آخرين، ترى السلطات أنهم جزء من تنظيم "الإخوان المسلمين". وفي 30 أغسطس/آب 2017، قضت محكمة جنايات القاهرة باعتبار

عُلا القرضاوي وحسام خلف "إرهابيين"، بموجب قانون الكيانات الإرهابية رقم 8 لسنة 2015. وكان الأساس الوحيد الذي استند إليه هذا القرار هو تحريات جمعها قطاع الأمن الوطني، وصدر القرار دون محاكمة.

الاسم: عُلا القرضاوي وحسام خلف

النوع: أنثى وذكر

التاريخ: 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

رقم الوثيقة: MDE 12/7506/2017 مصر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA: 206/17